ظل- ورصد التجاوزات والقصور، ويترك للشعب خيار المفاضلة بالاختيار ما بين برامج الحزبين وتقييم الأداء في إدارة الشأن العام عبر صناديق الانتخاب.

فالبيان القومي العربي يحتمل أكثر من توجه- لإدارة الشأن العام- حتى بلوغ غايته، وفي ظل نظام الحزبين السياسي- المنشود- سيسمح للتوجه الذي به قصور أن يتم تنحيته سلميًا لصالح التوجه الأكثر كفاءة، بمثل هذه المنافسة سيتم ضمان عدم التقاعس، فالكلمة العليا ستكون من الشعب وليس النُخب الحاكمة.

المبدأ السابع

مصر قوة التوحيد المركزية

هناك سبيلان للوحدة العربية، السبيل الأول هو «السبيل الديمقراطي»، والسبيل الثاني هو «سبيل قوة التوحيد».

السبيل الديمقراطي للوحدة العربية: يتحقق حين يتمتع الشعب العربي بالوعي الوحدوي القومي، ويدرك مدى ضرورة وحدة أقطار الوطن العربي، وانعكاسها على مستقبله، وهذا الوعي يكتمل بنبذ الوطنية القُطرية الانعزالية التي قد تم غرسها على مدى عقود طويلة من الزمن، فيتحول هذا الوعي إلى إرادة جماهيرية تطالب بتحقيق الوحدة العربية.

كما أن تحقيق هذه الإرادة الجماهيرية يأتي بخضوع القرار السياسي في كل قُطر عربي لإرادة الشعب، والتزام سلطات الدولة بتحقيق الإرادة الشعبية المتمثلة في الوحدة العربية، وهذا يستدعي وجود عملية ديمقراطية في صنع القرار في سائر الأقطار العربية، ومع النظر لحالة الفراغ في الوطن العربي الناتج عملية التآكل في بعض أقطاره الرئيسية، فالاستقرار هو الأولوية التي تبنى عليها الديمقراطية السياسية.

ولترجمة الإرادة الوحدوية على أرض الواقع السياسي، يجب ان تكون هناك أداة تحمل على عاتقها تنظيم وتحويل هذه الإرادة إلى حقيقة ملموسة، وهذه الأداة تكون في صورة منظمة سياسية وحدوية، يكون قرارها هو النافذ في الوطن العربي، وسلطانها على الأنظمة السياسية العربية ونُخبها الحاكمة.

إن هذا السيناريو وإن يكن نموذجيًا فهو غير واقعي على الإطلاق، فالوعي القومي ليس حاضرًا في وجدان الشعب العربي نتيجة عقود من تجريفه، وبالتالي إذًا فالإرادة الوحدوية غائبة نتيجة فقدان الوعي الدافع لها، الاستقرار السياسي غير موجود في الوطن العربي، نتيجة هذا الظرف التاريخي الدقيق، والديمقراطية لا يوجد لها قواعد سياسية تتحمل بناءها، ولا توجد المنظمة الوحدوية القادرة على أن تكون أداة فرض الوحدة، وبالتالي إذًا فشروط اعتماد السبيل الديمقراطي غير موجودة، وبالتالي فهو سراب بأكثر منه سبيلا.

سبيل الاعتماد على قوة التوحيد: هذه السبيل يمكن أن نسميها السبيل الكلاسيكية أو التاريخية لنمط الوحدة القومية في التاريخ السياسي، فأغلب التجارب الوحدوية قامت بالاعتماد على قوة توحيد قومية لعبت دور العنصر الجاذب للكيانات التي شكلت الوحدة القومية [28]، ونقصد على المستوى القومي العربي أن يلعب قُطر عربي محدد دور القوة الموحدة بالجذب لباقي أقطار الوطن العربي.

ونظرًا للوضع العربي في الظرف الراهن، فإننا نرى أن جميع معطيات الواقع تدفع المشروع الوحدوي القومي لأن يسلك سبيل الاعتماد على قوة توحيد مركزية، لتكون القوة الدافعة لأقطار الوطن العربي في اتجاه الوحدة في دولة تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة.

وكما كانت كل الطرق تؤدي إلى روما، فكل المعطيات تشير إلى مصر كقوة التوحيد المركزية، بكل ما تملكه مصر من مقومات أصيلة فيها، كمركزية الموقع الجغرافي في قلب الوطن العربي، وثقلها التاريخي والحضاري، وثروتها البشرية القادرة على تلقين الإنسانية درسًا في كيفية مواكبة العصر وتقريب الفجوة الحضارية والمعرفية في زمن قياسي، وأضاف الظرف التاريخي الراهن معطيات جديدة تعزز من دورها المعزز أصلا.

فلقد انهارت أقطار عربية، وتآكلت قوى الطوق المحيط بمصر، العراق وسوريا واليمن والسودان وليبيا، ومدت القوى الإقليمية يد نفوذها في هذا الفراغ، فإلى جانب العدو الإسرائيلي دخلت إيران وتركيا على الخط، بل وحتى إثيوبيا أيضا، بمحاولة ملء الفراغات في الوطن العربي، فلم يبق للوطن العربي سوى مصر كقوة التوحيد العربي، ولم يبق لمصر مجال سوى الانطلاق لملء الفراغ في هذا الطوق المتآكل، وإلا امتد التآكل على مصر ذاتها، وتضيع مصر وتضيع الأمة العربية، كما ينهار الأمل في وحدة الوطن العربي لسنين طويلة.

وفي هذا الانطلاق أهمية كبرى، فستكسب مصر الحافز على تنمية قواها من وراء مناخ الصراع الذي سينشأ بينها وبين القوى الراغبة في مد نفوذها في الوطن العربي، فالصراع هو أفضل محفز لبناء القوى وتعزيز القدرات على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وبالتالي إذا كانت مصر العربية هي قوة التوحيد المركزية في البيان القومي العربي، وعلى أساس أن السياسة هي فن الممكن، والممكن مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة– التي هي أدوات الفعل والتأثير في المنطقة العربية– إذا فعلى مصر أولا أن توجه كل مواردها لامتلاك القدرة التي من شأنها السماح لها بلعب دور قوة توحيد الوطن العربي.

ورأس حربة «القدرة» لمصر كقوة التوحيد المركزية هو في القوى الناعمة، أن تعمل كمنارة جاذبة للشعب العربي بقوة النموذج القادر على التأثير في الوجدان العربي.

فالتنظيم الاجتماعي المنضبط والقائم على العدل الاجتماعي نموذج جاذب، والتقدم العلمي بخطى واثقة نحو المستقبل مع الاحتفاظ بالأصالة والشخصية العربية هو نموذج لا يقل جذبًا، كما أن الإبداع الثقافي واتساع أفق الفكر السياسي يعدان قوة جذب، وأيضا التصدي لقضايا الأمة العربية والدفاع عن وجودها وكرامتها يعليان منارة «دولة القومية العربية» الجاذبة، ويمكن أن نضيف أن هزيمة إسرائيل عسكريًا في جولة مسلحة قد تكون أكبر مدخل يتخلل عبره نفوذ الدولة إلى داخل وجدان الشعب العربي، فالقوى الناعمة هي الوسيلة التي تنفذ من خلالها عناصر الجذب إلى وجدان الأمة العربية فيؤثر فيها، فأشياء بسيطة جدًا قد يكون لها تأثير مهم، وإن كانت جاذبية المثُل السياسية، أو حتى عمل فني فيه إبداع، طالما يُعبر عما هو كامن في وجدان الأمة.

لكننا ذكرنا أن القوى الناعمة لدولة القومية العربية هي رأس حربة القدرة، وليس كل مكونات القدرة، فمصر كقوة التوحيد المركزية عليها أن تمتلك مختلف أدوات الفعل والتأثير في الوطن العربي، والقوى الناعمة قد تكون أهم أدوات التأثير التي تمهد الطريق لأدوات الفعل، وكون أدوات الفعل هي التي توحد الوطن العربي، فلا بد لدولة القومية العربية من أذرع في داخل كل قُطر عربي قادرة على إحداث التغيير على الأرض، فامتدادات التنظيم القومي في كل ربوع الوطن العربي بالغة الأهمية، والقوة العسكرية القادرة هي من أهم الأدوات، والخطاب السياسي والإعلام المؤثر من أهم الوسائل، والدبلوماسية الماهرة والاستخبارات النافذة، والقوة الاقتصادية والطاقة الإنتاجية والمعرفة التكنولوجية، وغيرها من الأدوات التي هي أدوات الفعل، والتي من دونها سيُنثر تأثير القوى الناعمة لدولة القومية العربية غبارًا في الهواء، فأدوات التأثير من قوى ناعمة هي بمثابة مدافع تدك الدفاعات وتفتح المجال، وأدوات الفعل من قوى صلبة هي الجنود التي تسيطر على الأرض.

تصور عملية توحيد مصر للوطن العربي:

- ثلاثة مبادي عامة: الواقعية السياسية (Real Politik) والأحادية (Unilateralism) وعدم السماح بالتطويق الجيوسياسي
- استراتيجية توحيد مصر للوطن العربي
- الأقليات القومية في الأمة العربية

- مسيحيو الأمة العربية

ثلاثة مبادي عامة: الواقعية السياسية والأحادية وعدم السماح بالتطويق الجيوسياسي:

مبدأ الواقعية السياسية، بما أن أحد أوجه تعريف السياسة أنها فن الممكن، وكون الممكن مرتبطًا بالقدرة، إذًا فالمنطق يفرض أن تكون هناك مرحلة يتم فيها بناء القدرة لـ«دولة القومية العربية»، تكون سابقة على مرحلة تفعيل هذه القدرة في توحيد أقطار الوطن العربي، وهذا بدوره يُحتم على السياسة الخارجية لدولة القومية العربية أن تتمتع بالمرونة نظرًا لكونها ستخدم مرحلتين مختلفتين، مرحلة بناء قوة التوحيد (القدرة) ومن ثم مرحلة تفعيل قوة التوحيد (تفعيل القدرة).

وبناء على ذلك، فعلى المستوى الجيواستراتيجي، فالاستراتيجية القومية العليا التي تمثل الوجهة الجيواستراتيجية لدولة القومية العربية ثابتة، لكن على المستوى التكتيكي يجب أن تخضع حسابات القدرة الفعلية للدولة لقدرة الأطراف الخارجية المؤثرة، سواء كانت حليفة أو منافسة، وهذا هو ما نقصده بالواقعية السياسية.

لكن لماذا الواقعية السياسية؟ فالكاتب «بول كينيدي» [29] قد صاغ أن القوى العظمى تضعف وتضمحل في حال أن ازدادت التزاماتها الاستراتيجية على قدراتها الاقتصادية، ونحن نرى أن هذا ينطبق على أي قوى وليست حكرًا على القوى العظمى فقط، ولهذا فبما أن الالتزامات الاستراتيجية لدولة القومية العربية هائلة، فهذا يدعو إلى التعاطي بدقة بالغة مع التحديات كافة طبقًا لحسابات قدراتها الفعلية، حتى لا يحدث أي ارتداد، ويتم تهديد وجودها كدولة.

مبدأ الأحادية: إن مبدأ الأحادية حين يطبق في السياسة الخارجية يكون بذلك أسمى تجل للاستقلال في صياغة السياسات الخارجية لدولة القومية العربية، فالسياسات الخارجية حين تُرسم طبقًا لتخطيط استراتيجي مدروس، تجعل أي انحراف عن المسار المحدد عبئًا ثقيلا على الدولة، ولهذا فمبدأ الأحادية سيحول دون أن تُبتلع دولة القومية، بحيث تدور في فلك حليف أكبر، كما سيحول أيضا دون انجرافها لوتيرة إيقاع سياسي يفرضه حليف أصغر، بما يعني توريط الدولة القومية في ما هي ليست على استعداد له في كلتا الحالتين.

عدم السماح بالتطويق الجيوسياسي، إن ما نقصده بالتطويق الجيوسياسي، هو تطويق مجال حركة دولة القومية العربية (وهو الوطن العربي) بقواعد جيوسياسية معادية للمشروع القومي العربي، تتحد قواها لمهاجمة المشروع الوحدوي، وتعمل كمنصات لقوى دولية لديها نفس الغرض، تتحالف معها لشل حركة الوحدة العربية.

وهذه القواعد الجيوسياسية التي نقصدها، محددة أولا بمواقعها، ثلاثة منها بثبات الجوار الجغرافي التاريخي، وهي (تركيا وإيران وإثيوبيا) والرابعة (إسرائيل) موجودة بالأمر الواقع، هذا إلى جانب أنها كلها تمثل أرضية خصبة للعب هذا الدور، حيث إنه لا يوجد أي قوة من هذه القوى الإقليمية ترغب في رؤية الوطن العربي يتحول إلى كيان موحد يسعى لمصالحه بدلا من أن يتحول إلى فضاء عربي يُمد إليه نفوذها.

ولا يعني هذا أننا نساوي بين كل هذه القوى الإقليمية من حيث علاقتها مع الوطن العربي، فكل قوة من هذه القوى لها خصوصية في التاريخ العربي، فالأواصر التاريخية والدينية مع تركيا وإيران، والروابط الإفريقية مع إثيوبيا، والعداء التاريخي مع إسرائيل، لا يجعلهم في مرتبة واحدة، لكننا نتناول الأمر من زاوية أخرى لا مكان فيها لمثل هذه الروابط، من زاوية صدام المصالح العليا التي ستفضي إلى صراع إرادات، ينعكس بدوره على مجال الصراع الجيواستراتيجي الأشمل.

وتفادي حدوث التطويق الجيوسياسي يأتي باللعب على المتناقضات بين كل هذه القوى، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن النظام العالمي آخذ في إعادة التشكل ويتجه نحو نظام عالمي جديد تتعدد أقطابه، ما يتيح هامشًا أوسع للمناورة ويفتح آفاقًا لخيارات متعددة، فكل السُبل لا بد أن تُسلك حتى يتم تفادي إحكام التطويق على دولة القومية العربية، الذي يعد انتحارا استراتيجيًا لها كدولة.

استراتيجية توحيد مصر للوطن العربي:

على مدار عقود طويلة تمت تجزئة الأقطار العربية إلى دول قائمة بذاتها ومنعزلة عن بعضها البعض، بعض الدول العربية حكمها نظام اجتماعي سياسي واحد منذ نشأتها كدولة، والبعض الآخر توالت عليه أنظمة اجتماعية سياسية متباينة، ما يصل بنا إلى واقع لا بد من إدراكه وأخذه في الحُسبان، وهو أن كل دولة عربية قد تشكلت لها بنية اجتماعية وثقافية وسياسية خاصة تختلف عن البنى الاجتماعية في الدول العربية، قد تتباين درجة الاختلاف من دولة

لأخرى، لكن هذا لا ينفي وجود الاختلاف، ما يستدعي التعاطي مع مسألة الوحدة بالكثير من المرونة، تبدأ بوحدة انتقالية عبر إدارة خاصة للقُطر المنضم لدولة الوحدة، تعتمد هذه الإدارة سياسات من شأنها أن تؤدي إلى نوع من التماثل يسمح باندماج هذا القُطر- وليس انصهاره- في دولة الوحدة العربية، ففي النهاية لا يمكن إغفال خصوصية المكان كإطار وطني ضمن محتوى قومي جامع.

فالهدف من وراء هذا التعاطي المرن مع الوحدة هو عدم سلك طريق صب أي قُطر عربي في قالب القُطر العاصمة (مصر) كنواة دولة الوحدة العربية بصفتها قوة التوحيد المركزية، فينتج عنه لفظ للوحدة من قبل القُطر المنضم لدولة الوحدة، فالوحدة الانتقالية غايتها دمج القُطر المنضم رويدًا رويدًا في جسم الدولة حتى يندمج فيها، ويصبح جزءًا لا يتجزأ منها.

وحركة دولة القومية العربية إن اتسمت بالعشوائية بددت قواها، فإذا فتحت جبهات عديدة قد تعطي الفرصة لنفاذ القوى المضادة للوحدة من خلالها، ويكون التيار العام للحركة في هذه الحالة ضد اتجاه الوحدة، ولذلك لا بد من تحديد أهداف تمثل أولوية الحركة، وتعمل كمعالم واضحة لاستراتيجية الدولة في حركتها كقوة التوحيد العربي.

وهذه الاستراتيجية هي التمدد من المركز، ومجال الحركة يبدأ بالأقطار العربية التي تمثل الدائرة الأولى حول مصر، وهي (سوريا واليمن والسودان وليبيا) تحديدًا لا غيرها*، فتآكل قوى هذه الأقطار نتيجة الظروف التي يمر بها كل قُطر منها، يجعل منها ساحة فضاء تكون مدخلًا لتهديد وجود مصر ذاتها كالقوة العربية الوحيدة القادرة على توحيد الوطن العربي، وبالتالي فأولوية الحركة لدولة القومية العربية تكون لعكس اتجاه هذا المد، من كونه يمثل خطرًا على الوجود العربي الذي دفعه باتجاه إنشاء كيان عربي موحد يعبر عن وجود الأمة العربية.

وحركة دولة القومية العربية في هذا الاتجاه ستكون بأن تملأ هي هذا الفضاء كقوة عربية، في كل قُطر من هذه الأقطار الأربعة على حدة وليست كلها دفعة واحدة، فتتوسع حدود الدولة في نطاق هذه الأقطار لتشملها، وإذا استطاعت

* نعيش لحظات تغيير جذرية بدأت تطال وحدة وتماسك الدول العربية القائمة، وبناء عليه سنتعامل مع الدول المذكورة على أنها وحدات جيوسياسية مستهدفة (سوريا مثلًا هي وحدة جيوسياسية، وليبيا وحدة، وهكذا) حتى إن كانت كل وحدة منها تقسمت فعليًا لأكثر من دويلة، والأهم من ذلك هو أننا نرى أن هذا التفتيت للدول العربية سيصب في المحصلة النهائية لصالح توحيد مصر للوطن العربي، بشرط بقاء الدولة قوية وموحدة، فموازين القوى النسبية ستصب في صالحها كقوة التوحيد المركزية.

مكونات الدولة بعد هذا التوسع في التماسك والاندماج، ونجحت في صد كل الضربات التي ستتلقاها من القوى المضادة في الداخل والخارج– وهذان اختباران في غاية الأهمية والخطورة– فستكون دولة القومية العربية في هذه الحالة قوة جيوسياسية «إقليمية» كبرى، تولد القوة المركبة لعناصر القوى الكامنة في أقطارها (مصر+ سوريا+ ليبيا+ اليمن+ لسودان) دينامية رهيبة للمد الوحدوي العربي، فهذه القوة المركبة ليست بمتتالية عددية تُجمِّع عناصر القوى، بل هي متتالية هندسية تتضاعف فيها عناصر قوى هذه الأقطار الخمسة، وبالتالي تُسقط بعنفوان حيويتها الأنظمة العربية تباعًا كأوراق شجر في خريف غاضب، وتضم الأقطار العربية واحدًا تلو الآخر في أحضان الوحدة العربية.

فالأمة العربية بها أربع وحدات جيوسياسية رئيسية كبرى (Geo-political units) وهي («شبه الجزيرة العربية» و«المشرق العربي» و«وادي النيل العربي» و«المغرب العربي»)، وكل من هذه الأقطار المحورية الأربعة «سوريا» و«اليمن» و«السودان» و«ليبيا» يمثل محورًا حيويًا لكل من هذه الوحدات الجيوسياسية الرئيسية، فهي تعد المفاتيح الرئيسية لها.

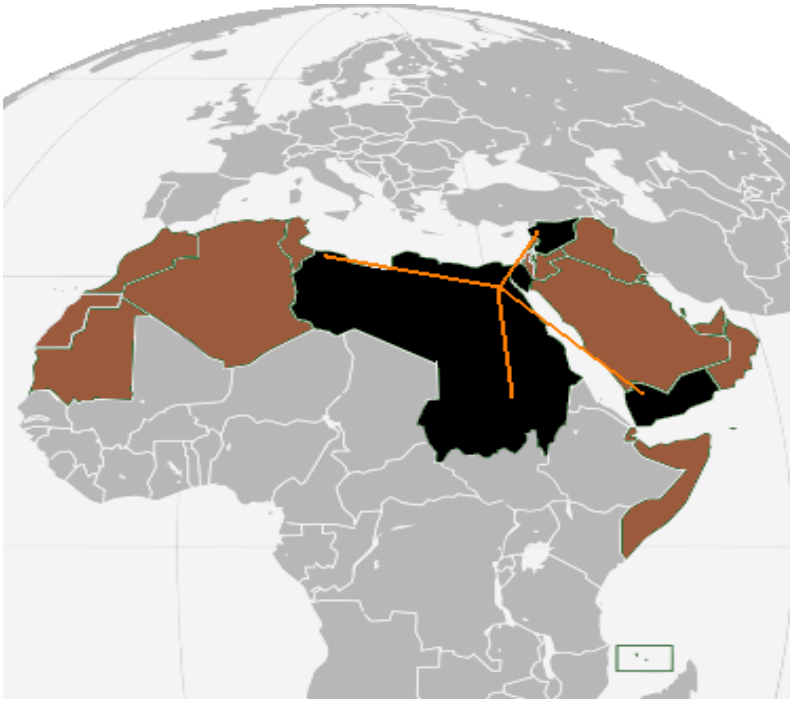

محور سوريا: سوريا هي مفصل «الهلال الخصيب» (العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين) وهذا يجعلها المدخل للعراق، كما أن سوريا هي قلب «الشام» أو «سوريا الكبرى» (سوريا والأردن ولبنان وفلسطين)، بالإضافة إلى أن سوريا بالجغرافيا وبالتاريخ هي قلب الصراع العربي- الإسرائيلي، فسوريا هي مفتاح وحدة المشرق العربي وركيزة وحدة الوطن العربي بأسره.

محور اليمن: اليمن هو حجر الزاوية لشبه الجزيرة العربية، والخزان البشري الهائل لها، فاليمن هو المدخل لوحدة الجزيرة العربية.

كما أن اليمن في موقع استراتيجي حاكم لمضيق باب المندب، ومصر في موقع استراتيجي يضم قناة السويس، فالدولة العربية التي تسيطر عليهما تجعل من البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.
واليمن بالجغرافيا وبالتاريخ يعد قاعدة انطلاق نحو القرن الإفريقي (العربي).

* تأمين محوري سوريا واليمن يزيد إحكام كماشة دولة القومية العربية على شبه الجزيرة العربية تمهيدًا لتحقيق الوحدة الشاملة معها.

محور السودان: السودان يحتل موقعًا حيويًا بحدوده المشتركة مع إثيوبيا (أهم منابع النيل)، وانعكاس هذا إيجابيًا على أي موقف تفاوضي خاص بمياه النيل، ما يساهم في تعزيز الأمن المائي لدولة القومية العربية.

والسودان يزخر بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة كما هو مليء بالثروات الطبيعية، وبحُسن إدارة هذه الموارد الاقتصادية، تعزز إمكاناته الاقتصادية بما يصب لصالح الدولة.

* تأمين محوري اليمن والسودان يزيد من إحكام قبضة دولة القومية العربية على القرن الإفريقي العربي، في سبيل تحقيق الوحدة معه، وبالتالي إحكام تطويق إثيوبيا كأهم منابع النيل، وبالتالي تعزيز الأمن المائي للدولة.

محور ليبيا: ليبيا تمثل المدخل للمغرب العربي، حيث إنها تعد بوابة مثلث (تونس، الجزائر، المغرب) الذي يعد قلب المغرب العربي كله، وهذا في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة معه.

وليبيا تمتلك موارد نفطية هائلة، وحسن إدارة هذا الموارد يؤهلها إلى لعب دور حيوي في تعزيز إمكانات ليبيا الاقتصادية بما يصب لصالح دولة القومية العربية في النهاية.

وبموقع ليبيا المهم على البحر المتوسط وعبر سواحلها الممتدة عليه، تمثل إضافة استراتيجية إلى قوة للدولة، وسيعزز من قواها في مواجهة أي قوى أوروبية- وفرنسا بالذات- تقف ضد الوحدة العربية وتعمل على إفشالها.

الأقطار التي يقطنها عرب في دول غير عربية

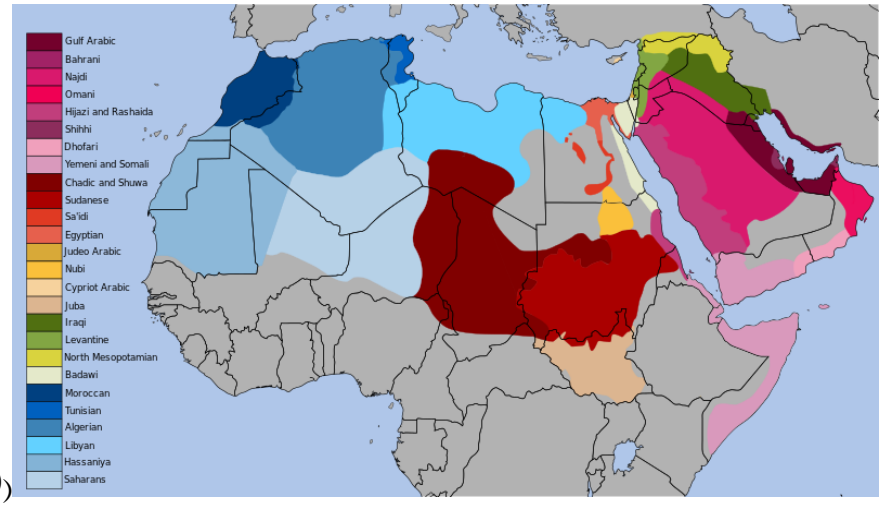

(30)

إن التاريخ لا يعيد نفسه وبحق، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد مواقف تاريخية مشابهة في بعض المواضع، وحين نتطرق إلى مسألة الأقاليم التي يقطنها عرب في دول غير عربية، يتبادر في ذهننا موقف ألمانيا من ألمان إقليم السوديت في أزمة عام ١٩٣٨م، مع استيعابنا الكامل للسياق الحضاري والسياق التاريخي لهذه التجربة.

فالمد القومي الألماني اشتد تياره على يد الحكم النازي، فنهضت ألمانيا تقود حركة الوحدة الألمانية وتوحد ألمان أوروبا في دولة الوحدة الألمانية، فأعادت احتلال الراين ثم ضمت النمسا، ثم فتحت ملف إقليم السوديت الذي يقع في تشيكوسلوفاكيا، الإقليم الذي يضم ألمانًا كأقلية في دولة تشيكوسلوفاكيا السلافية، ولأن قوة ألمانيا أصبحت تفوق قوة تشيكوسلوفاكيا وحلفائها مجتمعين، استطاعت أن تضم إقليم السوديت (وهو إقليم ألماني بشعبه) إلى دولة الوحدة الألمانية [٣١]، وبذلك تم توظيف الامتداد القومي من أجل تأمين عمق للدولة في الشرق.

والدولة العربية تاريخيًا كانت تقع في خطأ خطير، يجب على دولة الوحدة العربية المنشودة تفاديه، وهو أنها كانت تركز على التمدد من الشرق إلى الغرب، وتفرط في تأمين العمق من الشمال إلى الجنوب، وهنا يقع وجه الشبه فيما بين الحالة الألمانية والحالة العربية، وهو «توظيف الامتداد القومي»، فكما وظفت ألمانيا الامتداد القومي الألماني كي تؤمن عمق للدولة الألمانية في الشرق، على الجمهورية العربية المتحدة توظيف الامتداد القومي العربي لتأمين عمق للدولة في الجنوب، حيث إن هناك العديد من الأقاليم التابعة لدول غير عربية، هي أقاليم عربية بالأساس ويقطنها عرب، وحقٌ على دولة القومية العربية أن تسعى إلى ضمهم- بأقاليمهم- إلى دولة الوحدة، ومخطئ من يظن أن الأمة العربية محصورة في الدول العربية فقط، ومخطئ من يظن أن البيان القومي العربي يهدف إلى وحدة الدول العربية، فالبيان القومي هدفه إنشاء دولة وحدة عربية تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة، وامتداد الأمة العربية يصل إلى أقاليم في دول غير عربية.

الحلم القومي العربي

الجمهورية العربية المتحدة

(32)

** يجب الإشارة أن هذه الدولة «الجمهورية العربية المتحدة» سوف تكون أكبر دولة إمبراطورية (Empire state) تكون قاعدتها مصر في التاريخ.

الأقليات القومية في الوطن العربي:

يمكن تعريف الأقليات القومية بأنها أي تجمع قومي غير عربي يقع في داخل حدود الوطن العربي (كالأكراد والبربر مثلا) ويجب التعامل مع مسألة الأقليات بقدر عالٍ من الحكمة والانفتاح على الخصوصية الثقافية واللغوية لهذه الأقليات كتنوع إنساني يثري الوطن العربي، فالذهنية القومية الأحادية تفقر الوطن العربي ولا تغنيه، ولهذا فالهدف النهائي يكون بتحقيق الانصهار النسبي لهذه الأقليات القومية في بوتقة الجسم العربي، عبر الاندماج الوجداني والثقافي والسياسي والاجتماعي، وأن يشعر الفرد المنتمي للأقليات القومية بأن له كامل حقوقه كمواطن، فالاندماج يأتي عبر الجذب وليس الفرض، فحذار من فرض الاندماج، فنتيجته الحتمية هي الارتداد العكسي، الذي يحول مسألة الأقليات القومية إلى مدخل لتهديد وحدة الوطن العربي، وثغرات تنفذ من خلالها النعرات الانفصالية والإضرابات الداخلية لدولة الوحدة العربية.

القضاء على إسرائيل:

يجب استيعاب أن إسرائيل هي قمة جبل جليدي، وجسم هذا الجبل هو القوى الغربية التي تسعى إلى تأمين مصالحها في الوطن العربي، مستخدمة إسرائيل كأداة، فالمشروع الصهيوني سببه الوجودي هو إنشاء دولة وظيفية تكون في حالة حرب دائمة، باعتبارها قاعدة عسكرية اعتمادية على الغرب، تقوم بفصل مصر عن سوريا والحيلولة دون قيام وحدة فيما بينهما، عن طريق عزل مصر غرب قناة السويس، فإسرائيل وجدت كركيزة استراتيجية لتأمين استمرارية المنظومة الإقليمية «الشرق أوسطية»، التي تقوم في الأساس على تجزئة الوطن العربي، وسيطرة الغرب على ثرواته والنفاذ إلى موارده، وتحويل الوطن العربي لمكب فوائض الغرب الإنتاجية.

وفي هذا السياق فإن تحرك مصر صوب الوحدة العربية هو جرس إنذار مدوٍّ في الغرب ونذير فشل للمشروع الصهيوني، فهذا التحرك سيهدم قواعد المنظومة الشرق أوسطية من أساسها، ولذلك فمن المنطقي ألا ينتظر الغرب حتى تتحرك مصر صوب المشروع الوحدوي العربي، فضرب قدرتها في مهدها هو أسلم سبيل لشل قدرتها على الحركة، وهنا يأتي دور إسرائيل، فهي كأداة غربية تستنزف أولًا بأول أي بناء لمصر يجعلها قادرة على الحركة.

وطبقًا لما سبق، فمن الواضح أن السبيل الوحيدة لتفكيك الصراع، والحياة بسلام مع وجود إسرائيل، هي القبول بوجود مثل هذا السيف المسلط على رقبة مصر- وأي قُطر عربي لا يخضع- بل وضمان أمنه، والرضا بالمنظومة الإقليمية التي تؤمن مصالح الغرب وتُلحق الوطن العربي بنظامه العالمي، الذي سيستدعي السعي لإثبات الجدارة لدى الراعي الغربي (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية) بالالتحاق بهذه المنظومة الشرق أوسطية ولعب دور بناء فيها حتى يصرف جزءًا يسيرًا من ثروات الوطن العربي المستنزفة لصالحه، في صورة مساعدات ومنح لتسيير الحياة.

وهنا يتحدد مصير اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، فإن تحركت مصر صوب النهوض كقوة عربية ورفعت راية الوحدة العربية، سقطت اتفاقية السلام من تلقاء نفسها، ودارت محركات الصراع بكامل طاقاتها، حتى لو أقسمت مصر كل يوم أنها مع السلام، والعكس صحيح، إن استمرت أوضاع مصر في التردي، وخضعت لعزلتها داخل حدودها غرب قناة السويس، تستمر صلاحية اتفاقية السلام، حتى لو صرخت مصر كل يوم أنها سترمي إسرائيل في البحر، ولذلك فمصير اتفاقية السلام مرهون بإرادة مصر، هذا البيان القومي هو دعوة لمصر كي تعقد العزم على بناء قدرتها كقوة التوحيد المركزية للوطن العربي، ثم تسعى بإرادة صلبة لتوحيد الوطن العربي تحت قيادتها.

ومن هذا كله نفهم أن الصراع الحقيقي هو مع من هم وراء إسرائيل، فإدراك هذه المسألة سيصنع فارقًا جوهريًا بالنظر إلى حقيقة الصراع، فهو صراع شامل- حضاري، اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي، عسكري- سيأخذ طابع الحرب الباردة، حتى لو تخللها بعض المواجهات العسكرية، كما أنه صراع سيأخذ مدى زمنيًا طويلًا، ألم نؤكد أنها معركة المائة عام؟

واستراتيجية المواجهة مع إسرائيل يجب أن تعمل على ضرب مفاصل المشروع الصهيوني عن طريق إفشاله لتحقيق أهدافه، لإثبات عدم جدوى إسرائيل كدولة وظيفية تحمي مصالح من يدعم وجودها، كي تهتز قواعده فينهار من الداخل، فالهدف هو انهيار إسرائيل من الداخل.

إن أرض المعركة الحقيقية مع إسرائيل لن تكون في سيناء ولا في الجولان ولا حتى في القدس، بل هي في الداخل المصري، بالثورة الاجتماعية، والبناء الاجتماعي الحيوي، بالوعي السياسي والنهضة التعليمية والعلمية، بالإنتاج وامتلاك المعرفة التكنولوجية، باختصار، نهوض مصر هو عنوان المعركة، فأن تنهض مصر وتمتلك أدوات الفعل والتأثير في الوطن العربي، وأن تتحول لدولة القومية العربية التي ترفع لواء المشروع الوحدوي العربي، هذه كلها ضربات عميقة جدًا للمشروع الصهيوني، تهز قواعد الوجود الإسرائيلي بعنف، والإسرائيليون يعلمون ذلك جيدًا، وسيتحركون صوب حركة النهضة كي يجهضوها، بكل الوسائل المتاحة، بما فيها القوة العسكرية.

وبهذا يتم الانتقال من ساحة المعركة الرئيسية إلى ساحة أخرى تمثل أحد فروعها، وهي ساحة المواجهة العسكرية، أليست الحرب امتدادًا للصراع السياسي لكن بصورة أكثر حدة؟

وفي هذه الحالة يأتي اختبار بناء القدرة لدولة القومية العربية، هل الثورة الاجتماعية أنشأت نظامًا اجتماعيًا سياسيًا قادرًا على استيعاب مواجهة عسكرية حامية الوطيس؟ هل المجتمع قادر على أن يكون القوة الحيوية التي تفرز جنود الجيش الذي يكسر الجيش الإسرائيلي؟ وهل استعدت دولة القومية العربية بجميع الأدوات التي تمثل درع وسيف تجربة النهضة؟

فإذا نجحت الدولة بقدراتها العسكرية في أن تثبت عجز الجيش الإسرائيلي عن حماية الداخل الإسرائيلي، وعجز الجيش الإسرائيلي عن كسر درع الدول، فهذه ضربة في منتهى العمق للمشروع الصهيوني، تخلخل قواعد الوجود الإسرائيلي بقوة.

ولا يجب أن تؤثر في عزيمتنا أساطير شمشون والماسادا، فالإسرائيليون ليسوا شمشون الذي سيهدم المعبد فوق رأسه ورؤوس أعدائه، وإسرائيل ليست القلعة (الماسادا) الذي سينتحر فيها روادها (الإسرائيليون)، فالموضوع أبسط كثيرًا، حيث إن إسرائيل ليست هي أرض الميعاد، فالكتل الأكبر من يهود العالم خارج إسرائيل، وأباطرة اليهود في العالم خارج إسرائيل ولا يقدمون لأرض الميعاد سوى الدعم المادي والمعنوي، فإسرائيل ليست وطنًا مقدسًا، بل هي قاعدة عسكرية غربية تمثل ركيزته الاستراتيجية في الوطن العربي، لها تكلفة سياسية واقتصادية، وعائد استراتيجي، فإذا زادت التكلفة على العائد وأصبحت إسرائيل عبئًا استراتيجيًا، ستُصفى كتوأمها الجنوب إفريقي، فجنوب إفريقيا (العنصرية) شكلت عبئًا استراتيجيا على الولايات المتحدة الأمريكية حينما كانت بمثابة شروخ تتسرب بسببها الأفكار الثورية عبر أنجولا إلى جنوب القارة الإفريقية، ما كان سيتسبب في ضياع إفريقيا كلها من قبضة الغرب، وبالتالي زادت تكاليف جنوب إفريقيا (العنصرية) على عوائدها، فاتخذ القرار بتصفيتها [٣3]، لكن الركائز الاستراتيجية كما أنها لا تهبط من السماء مرة واحدة، فهي بناء استراتيجي يأخذ مدى زمنيًا، فأيضا لا تختفي من الوجود في طرفة عين، فالبناء الاستراتيجي يتم تفكيكه على مراحل.

فالكرة في ملعبنا نحن، علينا أن نرفع ثمن الوجود الإسرائيلي على من يدعمها؛ حتى يتخطى هذا الثمن عوائد إسرائيل الاستراتيجية، بالإرادة والكفاح، بالدم والكد والعرق، حتى نفرض فرضًا على من يدعم إسرائيل أن يعيد النظر في جدوى استثماره الاستراتيجي، وهذه ستكون ضربة بالغة القوة للمشروع الصهيوني، تزلزل قواعد الوجود الإسرائيلي بعنف.

والنصر في هذه المعركة يكون بوحدة الوطن العربي، في دولة تعبر عن وجود الأمة العربية وتمتد بالتوازي مع امتدادها، لا وجود فيها لأي قواعد عسكرية غربية، بما فيها إسرائيل، ولا على أرضها وجود لكيان يمثل الحضارة الغربية، فأرضها المحررة هي أرض الحضارة العربية الإسلامية لا غير، دولة مستردة لحقوقها، وصائنة لمقدساتها، شعبها العربي يعيش على أرضه، بكرامة وعزة.